مختارات من الصحف العبرية

العدد 4338، 21-5-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

أطفال فلسطينيون ينقلون أكياساً من الطحين من المساعدات الإنسانية إلى رفح (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

يوسي كوبرفاسر: أكذوبة "اليوم التالي للحرب"؛ في مواجهة "حماس"، ليس لدى إسرائيل طرق مختصرة 2

بنينا شرفيط باروخ وتامي كينر: دلالات إصدار مذكرات توقيف ضد نتنياهو وغالانت: عدم ثقة بادّعاءات إسرائيل وإضرار بمكانتها الدولية 5

رون بن يشاي: هكذا يمكن محاربة طلب إصدار مذكرات الاعتقال ضد نتنياهو وغالانت 7

كوبي ميخائيل: من المستحيل ألاّ تكون "معادياً للسامية" 10

أخبار وتصريحات

غالانت: مقارنة المدعي العام في لاهاي بين الحكومة الإسرائيلية و"حماس" أمر حقير ومثير للاشمئزاز 13

مستشار الأمن القومي الأميركي: اقتربنا من التوصل إلى اتفاق مع السعودية 15

سقوط 7 قتلى من الفلسطينيين في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في جنين 16

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

يوسي كوبرفاسر – عميد في الاحتياط في شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية

"موقع N12"، 2024/5/19

أكذوبة "اليوم التالي للحرب"؛ في مواجهة "حماس"، ليس لدى إسرائيل طرق مختصرة

- إن العصبية والانغماس في الأوهام هما من أهم سمات هذا الانشغال المحموم بمسألة "اليوم التالي للحرب". الأمر يشبه دودة لا تتحول فوراً إلى فراشة جميلة، لأن عليها التحول أولاً إلى شرنقة بشعة. هذه هي الحال أيضاً في غزة، فمن أجل أن نتمكن من تحقيق الواقع المنشود، الواعد، والمفعم بالاستقرار والأمان (وهو أمر ليس من المؤكد تحقيقه)، فما من خيار سوى أن نمرّ بخطوات مرحلية. الآن، لا يمكننا تقدير مدى نجاحها، لكننا لن نتمكن من الانتقال إلى المراحل التالية، وصولاً إلى الهدف المأمول، إلا بعد اكتمال المراحل الراهنة.
- إن الواقع الذي ينشده وزير الأمن يوآف غالانت، والذي لا يختلف عن الواقع الذي يسعى نتنياهو لتحقيقه، يدير فيه الفلسطينيون غير الضالعين في "الإرهاب"، إلى جانب الجهات الدولية والعربية المعتدلة، المسائل المدنية للفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تكون المسؤولية الأمنية التي تشمل الحؤول دون تعاظُم الجهات "الإرهابية" وإعادة تنظيم نفسها من جديد مناطة بإسرائيل، التي تتحكم بمحور "فيلادلفي" والمنطقة العازلة المحيطة بغزة، والتي تتمتع أيضاً بحرية تحرُّك عسكري في أرجاء القطاع.
- لكن، ولكي نتمكن من تحقيق الهدف، ينبغي لنا اجتياز بضع مراحل ضرورية، لا توجد ظروف كافية لتحقيقها، نظراً إلى الضغوط والمصالح، وقدرات جهات كثيرة ضالعة في المعركة على التأثير في ترسيم مستقبل

القطاع. صحيح أن إسرائيل هي الجهة ذات التأثير الأكبر، لكن "حماس"، والولايات المتحدة، والدول العربية المعتدلة، وعلى رأسها مصر، وإيران وتوابعها، وقطر وتركيا، والسلطة الفلسطينية، وحتى الأمم المتحدة، ووكالات الإغاثة الدولية، وأوروبا، لها كلمة في هذا الشأن. وما دام لم يتم استكمال تحقيق الأهداف المرحلية، فإن أيّ حديث عن المرحلة الدائمة ليس سوى تضليل، وهو تصرّف غير ناضج، بل خطِر، لأنه يضر بقدرة الدولة على المحافظة على التماسك الداخلي الضروري جداً في هذه المرحلة.

تلافي "متلازمة البالون"

- تتمثل الخطوة الضرورية الأولى في تقليص القدرات العسكرية لحركة "حماس"، ولحُكمها. ولتحقيق هذه الغاية، لن يكون تفكيك البنى العسكرية للتنظيم "الإرهابي" كافياً، بل يجب السيطرة على المنطقة بأكملها، من أجل تطهيرها، ومنع "متلازمة البالون"، أي استمرار سيطرة "حماس" على المناطق التي تُخليها إسرائيل، أو بدلاً من ذلك، على إسرائيل ضرب قيادة "حماس" بقسوة، وعلى رأسها الثلاثي القيادي (الأخوان السنوار ومحمد الضيف). يُعتبر النشاط العسكري في رفح مكوناً حيوياً في هذا السياق، فضلاً عن كونه حيوياً في الحؤول دون احتمالات تسلُّح قوات "حماس" في المستقبل، لكن الأمر لن يضمن القضاء على "حماس" وحدها. في اعتقادي، إننا فعلاً قادرون على تحقيق هذا الهدف خلال بضعة أشهر، لكن لكي نتمكن من تحقيق هذه الغاية، المطلوب إحداث تغيير موقت في طريقة عمل قوات الجيش الإسرائيلي.
- إن إنجاز المرحلة الأولى سيخلق بين سكان القطاع طبقة من الوعي ضرورية، لاحقاً، والتي تتمثل في توصُّل سكان القطاع إلى استنتاج، مفاده أن إسرائيل انتصرت على "حماس". لكن، ما دامت "حماس" مسيطرة على مناطق واسعة من القطاع، وعلى جميع سكانه، وما دامت قادرة على العمل العسكري والإداري، فمن الصعب جداً إقناع السكان والجماهير المستهدفة الأُخرى (سواء تلك المعنية بانتصار إسرائيل، أو تلك التي تتمنى هزيمتها) بأن إسرائيل انتصرت فعلاً. إن مثل هذه القناعة ضروري من أجل إطلاق

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

سراح المخطوفين، وإعادة المهجرين من "غلاف غزة" إلى بلداتهم، وإقناع حزب الله بالموافقة على التوصل إلى تسوية على الحدود الشمالية، بحيث تضمن هذه التسوية الأمن لسكان خط المواجهة. لو تحققت هذه المشتقات، فسيكون من الممكن الشروع في التخطيط للطريقة التي سنتقدم بها، وسيكون كثير من الخيارات، التي تبدو لنا صعبة التحقق الآن، خيارات ممكنة.

- في المرحلة الثانية، سيكون من الضروري إقناع سكان القطاع، ليس فقط بأن "حماس" هُزمت، بل أيضاً بأنها لن تعود إلى السيطرة على غزة في المستقبل. عندها فقط، ستتجرأ جهات محلية غير مرتبطة بـ"الإرهاب" على تحمُّل مسؤولية الإدارة المدنية، وقد تبدي أطراف محلية غير مرتبطة بـ"الإرهاب" رغبتها في الاندماج في إدارة القطاع، حتى من دون مقابل سياسي باهظ الثمن من جانب إسرائيل. إن الطريقة الأنجع لإقناع هذه الجهات بالأمر، هي إنشاء إدارة مدنية إسرائيلية موقتة في القطاع، يتمثل دورها في إعادة تربية وتأهيل الجهات المحلية، بالتعاون مع الجهات الدولية والعربية المعتدلة المستعدة لتقديم العون في هذا المجال. فإذا شُكلت، بعد المرحلة الأولى، بدائل من الإدارة المدنية الإسرائيلية، بالتزامن مع استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية، فسيكون في الإمكان التفكير فيها.
- في المرحلة الثالثة، أي مرحلة "اليوم الذي يتلو اليوم التالي"، سيكون هناك حاجة إلى التأكد من أن الجهات الفلسطينية المعنية بقيادة النظام الفلسطيني على المستوى الوطني، والسيطرة على غزة، وضمنها "السلطة الفلسطينية المجددة"، ستقبل اتخاذ سلسلة من التغييرات تطال طريقة تفكيرها اليوم. إذ سيتحتم عليها أن تستنكر، بصورة قاطعة، "الهجوم الإرهابي القاتل" الذي نفّذته "حماس" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، والامتناع من التحريض على كراهية اليهود، أو الدعوة إلى "الإرهاب"، وبدلاً من ذلك، ترويج ثقافة السلام، والتوقف عن العادة المدانة المتمثلة في دفع رواتب لـ"الإرهابيين" [مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء] وإلغاء القانون الذي يقضي بذلك، والالتزام بالامتناع من القيام بأيّ نشاطات تضرّ بإسرائيل في المحافل الدولية، ومحاربة الإرهاب، وحظر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المنظمات "الإرهابية"، وعلى رأسها "حماس"، والاعتراف بإسرائيل، بصفتها دولة الشعب اليهودي. يضاف إلى كل ما تقدّم تحسين الأداء الإداري والتنصل من الفساد، لكي تحظى هذه الإدارة بالشرعية من الداخل والخارج. أمّا اليوم، فإن السلطة الفلسطينية الراهنة تواصل معارضة إجراء هذه التغييرات المطلوبة ورفض البدائل الموجودة اليوم في قيد البحث، على غرار محمد دحلان، كما ترفض إحداث أيّ تغييرات في السردية الفلسطينية.

المرحلة الموقتة مرحلة طويلة، لكنها ضرورية

- إن محاولة خلق واقع جديد، عبر انتهاج الطرق المختصرة، يشير إلى عدم استيعابنا دروس السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وستؤدي في اليوم الذي يتلو "اليوم التالي للحرب"، أو اليوم الذي يتلوه، إلى عودة "حماس" إلى السيطرة على النظام الفلسطيني، وقد لا تقتصر هذه السيطرة على القطاع وحده. يُحظر علينا الوقوع في أحابيل الوهم الذي يتملك أفكار وزير الخارجية الأميركي الذي صرّح مؤخراً بأنه "يعتقد أنه من الممكن ضمان أن الدولة الفلسطينية التي ستنشأ في 'اليوم التالي للحرب' لن تكون تحت سيطرة حماس"، في الوقت الذي تتمتع "حماس" بدعم واسع النطاق في صفوف الشعب الفلسطيني. للأسف الشديد، علينا أن نمرّ بالمرحلة الموقتة ونجتازها، على أن تشمل تغيير التربية الفلسطينية وتبنّي سردية بديلة من سردية النضال ضد إسرائيل، إلى أن نتمكن من محو هذه السردية، سردية "من النهر إلى البحر"، وكل ذلك قبل البدء بترسيم التسويات النهائية.

<u>بنينا شرفيط باروخ وتامي كينر – باحثتان في معهد دراسات الأمن القومي</u>
"الموقع الإلكتروني للمعهد"، 2024/5/21

دلالات إصدار مذكرات توقيف ضد نتنياهو وغالانت:
عدم ثقة بادّعاءات إسرائيل وإضرار بمكانتها الدولية

- أعلن المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية كريم خان في الأمس أنه

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

طلب إصدار مذكرات توقيف بحق زعيم "حماس" في غزة يحيى السنوار، وقائد الذراع العسكرية محمد الضيف، ورئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، وضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت.

- فيما يتعلق بحركة "حماس"، ادعى المدعي العام أنه يوجد أساس معقول لتحميل السنوار والضيف وهنية المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تشمل التدمير، و"القتل" والعنف، والاحتفاظ برهائن، و"التعذيب"، وأفعالاً "غير إنسانية" تُعتبر انتهاكاً خطِراً لكرامة الإنسان في ظروف الأسر. كما دعا خان إلى إطلاق سراح كل المخطوفين فوراً. ومن هذه الناحية، المقصود تطوّر إيجابي، يُعتبر رداً قانونياً من المحكمة الدولية على الذين ينكرون، أو يبررون أعمال "حماس".
- بالنسبة إلى إسرائيل، ادّعى خان وجود أساس معقول يحمّل رئيس الحكومة ووزير الدفاع المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تشمل: تجويع السكان، والتسبب بالمعاناة والأذى الجسيم، جسدياً وصحياً، والقتل المتعمد للمدنيين، والتدمير، ومنع دخول المساعدات الإنسانية، والملاحقة، وأعمالاً غير إنسانية. وبحسب خان، فإن الأدلة التي جمعها طاقم التحقيق تدل على أن إسرائيل عملت، بصورة مقصودة ومنهجية، من أجل حرمان السكان المدنيين في غزة من وسائل العيش الحيوية، وذلك من خلال فرض حصار كامل على القطاع، كجزء من خطة لاستخدام التجويع كأداة قتال، بالإضافة إلى أعمال عنيفة أُخرى، بما فيها العقاب الجماعي للسكان.
- مذكرات الاعتقال المطلوبة ركزت في هذه المرحلة على السياسة الإنسانية لإسرائيل في القطاع، ولهذا السبب، وُجّهت فقط ضد المستوى السياسي. مع ذلك، يشير المدعي العام إلى أنه سيواصل التحقيق في ادّعاءات تتعلق بالقصف الواسع النطاق لقطاع غزة، وبـ"جرائم" ارتكبتها "حماس".
- من المهم الإشارة إلى أن هذه المذكرات لم تصدر بعد، وأن المقصود تقديم طلب إلى المحكمة التمهيدية المؤلفة من 3 قضاة، التي ستقرر إصدار المذكرات. إذا جرى قبول الطلب، فستكون المرة الأولى التي تصدر فيها

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مذكرات اعتقال ضد زعماء دولة "ديمقراطية". في هذه الحال، يجب على الدول الـ 124، الأعضاء في المحكمة، توقيف رئيس الحكومة ووزير الدفاع، إذا دخلا إلى إراضيها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينعكس إصدار المذكرات على مسار قضايا أُخرى مرفوعة ضد إسرائيل، وعلى رأسها قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.

- يجب الانتباه إلى التلميح الذي أرسله خان إلى إسرائيل، والمتعلق بمبدأ التكامل. وبحسب هذا المبدأ، يحق للمحكمة إجراء التحقيقات والقيام بإجراءات تتعلق بارتكاب جرائم، فقط حين لا تقوم الدولة المعنية بذلك بنفسها. ويشدد خان على أن مكتبه سيواصل فحص الالتزام بمبدأ التكامل فيما يتعلق بالجرائم المزعومة والتحقيقات الأُخرى، فقط إذا كان هناك تحقيقات جذرية وإجراءات قانونية مهنية تتعلق بالأفعال والسياسات التي يستند إليها الطلب.
- يدلّ طلب إصدار مذكرات اعتقال على عدم الثقة بادّعاءات إسرائيل أنها تحترم قوانين الحرب، كما يُلحق ضرراً بالغاً بمكانتها الدولية. والأخطر بصورة خاصة، هو المساواة بين أفعال إسرائيل وأفعال "حماس".

<u>رون بن يشاي – محلل عسكري</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/20

هكذا يمكن محاربة طلب إصدار مذكرات الاعتقال ضد نتنياهو وغالانت

- مطالبة المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية كريم خان بإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، مستفزة، وتعكس الفشل الأخلاقي وسياسة التمييز في الساحة الدولية اليوم. إلاّ إن الغضب، حتى لو كان مبرراً، لا يعفي إسرائيل من اتخاذ خطوات من شأنها تقليل الضرر الناجم

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

عن هذه الخطوة "غير العادلة" كلياً.

- أولاً، ممنوع الاكتفاء بصرخات الانكسار والتصريحات على نمط "قلنا لكم"، مثلما فعل إيتمار بن غفير. على إسرائيل أن تواجه مباشرة، بكامل قوتها القضائية والدلائل التي لديها. كريم خان لا يستطيع إصدار مذكرات اعتقال وحده، فهو تابع للقضاة في المحكمة الدولية الذين سيناقشون مطلبه. حتى لو كانت التقديرات التي تشير إلى أن إصدار المذكرات بات أمراً واقعاً – فإن مجرد خوض المعركة سيساعدنا في جبهة الدفاع عن الشرعية. توجد فرصة لإسرائيل – ويمكن أن تكون فرصة أيضاً للجهات الدولية الداعمة لها، مثل ألمانيا ودول أوروبية إضافية– للتعامل مع ادعاءات المدعي العام. ألمانيا، بعكس الولايات المتحدة وإسرائيل، هي عضو في محكمة الجنايات الدولية، وإذا انضمت في ادعاءاتها إلى معارضة مذكرات الاعتقال ضد نتنياهو وغالانت، سيكون لهذه الخطوة وزن كبير.
- إنها ليست الخطوة الوحيدة التي يمكن اتخاذها في الساحة القضائية. المدعي كريم خان يقول إنه طلب إصدار مذكرات اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين لأنهم اتخذوا خطوات، مثل التجويع الممنهج، والتسبب بمعاناة كبيرة عن قصد، والقتل عن قصد – وهما معاً يشكلان جريمة حرب. يمكن عرض كثير من الأدلة التي تتناقض مع هذه الادعاءات. فمثلاً، لم يكن هناك مجاعة في قطاع غزة، وأن المجتمع في القطاع تزود بما يكفي من الغذاء منذ الأيام الأولى للحرب، على الرغم من أن إسرائيل صرّحت بأنها ستمنع عمل المعابر البرية (وأن معبر رفح كان مفتوحاً طوال الوقت). هذا بالإضافة إلى أن كل عملية عسكرية مرّت بمراجعة قضائية قبل القيام بها، ويوجد كثير من الإثباتات على ذلك.
- إن المواجهة الصارمة لطلب المدعي العام، يمكن أن تشكل فرصة لإسرائيل كي تطرح الحقائق أمام العالم بأنها تحاول وتحاول، أكثر من أيّ أمة أُخرى قبلها، إدارة حرب فُرضت عليها، للدفاع عن نفسها، بحسب القانون الدولي، في مواجهة عدو يستعمل القانون الدولي لمنعها من الدفاع عن نفسها. هنا توجد قضية جيدة، وحتى لو فشلت إسرائيل، وتم إصدار مذكرات الاعتقال، فإن هذا سيمنع الانجرار الجارف إلى إدانتها في المحكمة الأُخرى –

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

محكمة العدل الدولية – التي تناقش الآن طلب جنوب أفريقيا، فرض وقف إطلاق للنار.

- سواء رفضت المحكمة الجنائية الدولية طلب إصدار مذكرات الاعتقال، أو قبلته، يجب على الجيش أن يعتبر الطلب بحد ذاته كرة متدحرجة. إذا قرر القضاة الثلاثة في المحكمة قبول طلب المدعي العام، فهذا يمكن أن يكون له إسقاطات على شكل مذكرات اعتقال ضد المسؤولين في الجيش، وبعد ذلك، ضد الضباط والمقاتلين في الميدان الذين سيُتّهمون بجرائم حرب.
- على قائد هيئة الأركان وهيئة الأركان التعامل مع هذه القضية بجدية، وضبط سلوك الضباط والمقاتلين في الميدان، وأيضاً خلال الإجازات. على أمل ألاّ يكون هذا متأخراً، فعلى الجنود الامتناع كلياً من التصوير ونشر الصور والتسجيلات في شبكات التواصل الاجتماعي، وبغض النظر عمّا إذا كانوا، هم أنفسهم، مَن قام بذلك، أم أصدقاؤهم. هذه الصور يمكن أن تسمح للفلسطينيين ومَن يدعمهم بتقديم لوائح اتهام. كل رقصة في غزة تم رفعها على موقع "تيك توك" يمكن أن تصل إلى محكمة الجنايات في لاهاي على أنها "رقص على دم الشهداء الفلسطينيين في غزة". الأغنيات والفيديوهات التي تصوّر الجنود، وهم يركضون إلى المعركة، وكذلك الدمار، فهي كلها تصبّ في مصلحة العدو، ليس فقط في المعركة على الوعي، بل في المعركة القضائية أيضاً. لذلك، يجب وقفها كلياً.
- حتى الصور الساذجة، كالعمل في الميدان – مثل جرف مساحات زراعية لحاجات عسكرية ونسف منازل من طرف الجنود وصورة شارة النصر – يمكن أن تكون بمثابة إثباتات في المحكمة الدولية، لذلك، يجب على الجنود التوقف عن التفاخر، وعدم كشف أنفسهم، والتعبير عن مشاعرهم، والتفكير في كل كلمة تخرج من أفواههم. والأمر نفسه أيضاً بالنسبة إلى الضباط والجنود في جيش الاحتياط. على الجيش أن يضبط استخدام جنوده لـ"التيك توك" بشكل صارم. يجب القيام بكل ما يمكن، والقتال بحزم، لكن "الكلام والصور والمشاركات" – فهذا يجب أن يتوقف.
- على إسرائيل أيضاً فرض القانون، ومنع الجريمة القومية في الضفة الغربية، وفي الأساس هؤلاء الذين يحاولون منع شاحنات المساعدات من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الوصول إلى غزة. هؤلاء يطلقون النار على أنفسهم، وعلى إسرائيل، ويجعلونها تجلس على طاولة المتهمين في المحاكم الدولية من دون مبرر. هؤلاء المحرضون يخربون الجهد الحربي ويحبطون احتمالات الانتصار. يجب الاعتراف بأن ساحة المعركة تغيرت، اليوم، ولن تعود كما كانت، والصراع على الشرعية، وكذلك في الساحة القضائية والوعي الدولي، كلها جبهات ضرورية يجب الانتصار فيها. لا يكفي قتل العدو، يجب أيضاً هزيمته في كل ساحة يختار مواجهتنا فيها.

<u>كوبي ميخائيل – معلّق سياسي</u>
"هآرتس"، 2024/5/20

من المستحيل ألاّ تكون "معادياً للسامية"

- لقد كانت "مذبحة" السابع من تشرين الأول/أكتوبر قاسية ومروعة، ومن حق إسرائيل الكامل ملاحقة منفّذيها ومَن أرسلهم، لكن... هذا ما كان عليه الوضع دائماً، ومع ذلك، حتى في ظل هذا الوضع المريع، هناك بعض الحزن. فالتاريخ بصورة عامة، وتاريخ النزاع الدموي الإسرائيلي – الفلسطيني بصورة خاصة، لم يبدأ، ولم ينتهِ في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي ضوء المشاهد والأصوات التي تتصاعد الآن من غزة، ومن إسرائيل، والتي يتم إسكاتها وإخفاؤها عندنا، لا يمكن لأيّ شخص عاقل في العالم الا يكوّن رأياً يعتبره السياسيون ووسائل الإعلام في إسرائيل "معادياً للسامية".
- وفيما يلي ملخص قصير للأحداث السابقة: أُقيمت دولة إسرائيل في سنة 1948 على خراب "النكبة"، وبعد طرد أغلبية السكان الفلسطينيين من هذا البلد، الذين بلغ عددهم نحو 700 ألف، وتدمير قراهم وبلداتهم تدميراً كاملاً، ومحوها عن وجه الأرض، لقد تمّ تدمير 600 قرية مع منازلها، تقريباً، ولم يبقَ منها أثر يُذكر؛ وجرى الاستيلاء على أملاك وأراضي "الغائبين" من الفلسطينيين وتوطين يهود قدِموا إلى هنا من كل أصقاع

الأرض في الأراضي المحتلة.

- بعد مرور 19 عاماً، وفي سنة 1967، وخلال حرب نشبت بين إسرائيل والدولتَين المجاورتَين مصر والأردن، والتي لم يبادر إليها الفلسطينيون، ولم يشاركوا فيها، احتلت إسرائيل الضفة الغربية من الأردن (والتي تسمى اليوم "يهودا والسامرة")، ومن مصر قطاع غزة. وبهذه الطريقة، استكملت إسرائيل احتلال "أرض إسرائيل الكاملة" الانتدابية، والاستيلاء عليها كلها.
- ومنذ ذلك الوقت، حتى اليوم، وخلال 60 عاماً، يخضع السكان الفلسطينيون في هذه الأراضي المحتلة لحكم عسكري وحصار إسرائيلي، مجردين من حقوقهم الإنسانية. علاوةً على ذلك، خلال هذه السنوات، وطّنت إسرائيل مئات الآلاف من مواطنيها في هذه المناطق المحتلة، منتهكةً القانون الدولي، من خلال نهب أراضي الفلسطينيين، وبنيّة واضحة، وحتى معلنة، لمنع أيّ إمكانية تسوية تسمح للفلسطينيين بالعيش حياة طبيعية، بقدر الممكن.
- طبعاً، يجب الإشارة إلى أنه منذ بداية مجيء اليهود الصهيونيين من أوروبا إلى هنا، من أجل إقامة "الوطن القومي"، أي دولة اليهود، مكان الفلسطينيين، وعلى حسابهم، ظهرت بين سكان البلد [الفلسطينيون] حركة معارضة شملت عمليات "إرهابية" ضد اليهود الذين استوطنوا هنا على أراضيهم، وهذه العمليات لم تتوقف منذ ذلك الحين، حتى اليوم. لكن يجب أن يكون واضحاً أن اليهود لهم دور أيضاً في الإرهاب والمذابح، وفي تنظيمات العصابات السرية والهاغانا وإيتسيل، و"ليحي"، قبل قيام الدولة، كذلك الجيش النظامي الجديد الذي بنته الدولة، والذي ارتكب مذبحة قرية قبيا الأردنية الفلسطينية [في سنة 1953، عندما قتل جنود إسرائيليون، بقيادة أريئيل شارون، 69 شخصاً من سكان القرية، وهدموا 45 منزلاً ومدرسة واحدة ومسجداً]، وفي كفر قاسم، وأيضاً بواسطة أذرع الجيش الإسرائيلي، مثل ارتكاب مجزرة "صبرا وشاتيلا" في بيروت، والتي نفّذتها ميليشيات مسيحية لبنانية.
- "المذبحة" التي نفّذتها "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر هي جزء من هذا التسلسل التاريخي القاسي والمؤلم.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- رداً على ذلك، شنّت إسرائيل حرباً انتقامية دموية لا تزال مستمرة منذ أكثر من 7 أشهر، ولا تبدو نهايتها في الأفق، ليس فقط ضد زعماء "حماس" ومنفّذي "المذبحة"، بل ضد كل سكان قطاع غزة من الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم مليونين وربع المليون من أحفاد المهجرين من النكبة. دمرت إسرائيل في هذه الحرب أغلبية منازل القطاع، وحولت نحو مليونَي نسمة من السكان إلى أشخاص مُعدمين لا يملكون شيئاً، وقتلت كثيرين، أغلبيتهم من النساء والأطفال، وترفض أيّ اقتراح بشأن وقف الحرب، قبل تحقيق "النصر المطلق" الذي لا تستطيع تحديده، هي نفسها، وطبعاً، تؤجل أيّ اقتراح حلّ متفق عليه يمنح الفلسطينيين المساواة والحياة الحرة، إلى ما لانهاية، مثلما دأبت خلال سنوات عديدة.
- في مواجهة هذا السلوك المدمر لدولة إسرائيل، وليس سلوك نتنياهو وبن غفير، بل دولة إسرائيل، لا غرابة في أن تظهر في العالم حركة معارضة قوية للسياسة الإسرائيلية. وهذا ليس عداءً للسامية، وليس عداءً لليهود. إنها حركة معارضة لأفعال دولة إسرائيل، وكل مَن يدعم أفعالها من اليهود ومن غير اليهود. من الواضح أنه توجد في داخل هذه الحركة الكبيرة حفنة من المُعادين للسامية "القدامى"، لكن هذه الحركة المعارِضة لإسرائيل لا تظهر فيها أيّ علامات تقليدية للعداء للسامية. فهي لا تتهمنا بقتل يسوع المسيح، أو بأننا نستخدم دم الأطفال في خبز الفطيرة، أو بأننا ننشر الأمراض، ونسيطر على الدولة العميقة في العالم، بحكم الأمر الواقع، وكل الافتراءات المعادية للسامية. إن الحركة المعارضة لنا، اليوم، هي ضد ما نقوم به من أفعال.
- وإذا كان هتاف "من البحر إلى النهر" يثير هلعنا، يجب أن نقول في البداية، إن دولة إسرائيل هي التي تسيطر، عملياً، "من البحر إلى النهر"، وتحرم الفلسطينيين حريتهم. ثانياً، الحكومة الإسرائيلية، في أغلبيتها، وجزء كبير من "المعارضة" – ليبرمان، ساعر، وبينت – من أشد المؤيدين لإسرائيل اليهودية "من البحر إلى النهر".
- والأهم من كل هذا أن الذين يقارنون الحركة التي تعارض السياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين بـ"العداء للسامية" يأتون في الأساس من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أوساط اليهود المتدينين القوميين، من المستوطنين الشباب، وهم الذين يفرضون على التحركات المعارِضة لأفعال إسرائيل رداء اليهودية، ويحولونها إلى تحرّك "معادٍ للسامية"، هم أنفسهم يمنعون دخول المساعدات الإنسانية، وخصوصاً أكياس الطحين التي يمزقونها ويفرغونها على الأرض، والمرسلة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً الأولاد.

- ونشاهد في الفيديوهات مجموعة من شابات وشبان التلال [شبان التلال هم مستوطنون يدافعون عن البؤر الاستيطانية غير القانونية] من المتدينين – القوميين الذين تدل ملابسهم ومظهرهم على يهوديتهم العميقة، يهاجمون الشاحنات، ويرمون أكياس الطحين المرسلة إلى اللاجئين الجوعى في غزة على الأرض ، وهم يرقصون ويغنون ابتهاجاً.
- لا يمكن لإنسان عاقل أن يرى هذه المشاهد ويسمع هذه الأصوات ألاّ يصبح "معادياً للسامية".

أخبار وتصريحات

غالانت: مقارنة المدعي العام في لاهاي بين الحكومة الإسرائيلية و"حماس" أمر حقير ومثير للاشمئزاز

"معاريف"، 2024/5/21

انتقد وزير الدفاع يوآف غالانت قرار المحكمة الدولية في لاهاي بشأن تقديم طلب لإصدار مذكرات اعتقال ضده وضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وقال: "إن محاولات المدعي العام للمحكمة قلب الحقائق لن تنجح". وأضاف أن "الجيش يقاتل وفق القوانين الدولية، ومن خلال بذل مساعٍ إنسانية لم يشهد أيّ صراع مسلح مثيلاً لها. ودولة إسرائيل فخورة بطهارة سلاح جنود وقادة الجيش

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الإسرائيلي". وعلى الرغم من أن المذكرة موجهة ضده، وليس ضد المقاتلين، قال غالانت: "بصفتي وزيراً للدفاع، فإنني أدعم وأحمي كل جنود الجيش الذين يقاتلون من أجل الدفاع عن إسرائيل، ويقومون بواجب الدفاع عن أنفسهم بقواهم الذاتية". وأضاف: "إن مقارنة المدعي العام بين 'إرهاب حماس' ودولة إسرائيل، هي أمر حقير ومثير للاشمئزاز".

في غضون ذلك، توالت ردات الفعل الدولية على قرار المحكمة الدولية، فدعت ألمانيا، اليوم (الثلاثاء)، إلى احترام قرار المدعي العام في لاهاي، لكنها في الوقت عينه، هاجمت المقارنة بين زعماء إسرائيل وقادة "حماس". وأوضحت الخارجية الألمانية أن هذه المقارنة غير صحيحة. إيطاليا هاجمت المحكمة الدولية، وقال وزير الخارجية الإيطالي: "إن المقارنة بين حكومة ديمقراطية وتنظيم 'إرهابي' هي أمر غير مقبول".

في هذه الأثناء، وقفت إسبانيا إلى جانب لاهاي، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً جاء فيه: "إسبانيا تكرر التزامها استقلالية عمل محكمة الجنايات الدولية، ومنذ اللحظة التي صدر فيها طلب مذكرات الاعتقال، يجب السماح للمحكمة بالقيام بعملها وعدم عرقلته". وانضم كلٌّ من فرنسا والصين وإيرلندا إلى الموقف الإسباني.

بينما أعلن رئيس حكومة هنغاريا فيكتور أوربان أن: "طلب المدعي العام من محكمة الجنايات الدولية إصدار مذكرة اعتقال ضد رئيس الحكومة نتنياهو عمل مشين ومناف للعقل. ومثل هذه المبادرة لا يقرّب الشرق الأوسط من السلام، بل يشعل مزيداً من التوترات".

أمّا رئيس حكومة تشيكيا فقال: "إن طلب المدعي العام غير مقبول، بالنسبة إلينا، ويجب أن نذكّر بمن بدأ بالحرب، ومَن هو المسؤول عنها. يجب ألاّ ننسى أن 'حماس' هي التي هاجمت إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر، و'قتلت وخطفت وجرحت' أبرياء. وهذا الهجوم هو الذي أدى إلى الحرب الحالية في غزة، وإلى معاناة المواطنين في غزة، وفي إسرائيل ولبنان".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة لم توقّع اتفاقية روما، ولا تعترف بصلاحيات المحكمة، ولا تشارك في تمويلها، كسائر الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا. ويبحث اللوبي الموالي لإسرائيل، في هذه الأيام، في إجراءات لمعاقبة المحاكم الدولية، كالتوجه إلى دول صديقة لإسرائيل، وحثّها على وقف تمويل المحكمة.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن علّق، في الأمس، بكلام ضد قرار المحكمة الدولية، أمّا وزير الخارجية أنتوني بلينكن، فقال: "إن قرار محكمة الجنايات الدولية يمكن أن يهدد المساعي الرامية إلى التوصل إلى اتفاق تبادُل الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة".

مستشار الأمن القومي الأميركي: اقتربنا من التوصل إلى اتفاق مع السعودية

"هآرتس"، 2024/5/20

قال مستشار الأمن القومي للرئيس بايدن جيك سوليفان في أثناء المحادثات التي أجراها في إسرائيل في مطلع الأسبوع، إن الإدارة اقتربت من بلورة تفاهمات مع السعودية بشأن اتفاق تاريخي لتحسين العلاقات بين الدولتين. وبحسب سوليفان، سيتضمن الاتفاق التطبيع بين السعودية وإسرائيل، لكنه أعرب عن قلقه من أن يؤدي موقف رئيس الحكومة من الموضوع الفلسطيني إلى فشل الاتصالات.

ووصل سوليفان إلى إسرائيل بعد زيارة قام بها إلى السعودية، والتقى خلالها وليّ العهد محمد بن سلمان، وبحث معه في الاتفاق الجاري صوغه مطولاً. والتقى سوليفان في إسرائيل رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت والوزير بني غانتس ورئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ. ولم يكن الموضوع السعودي هو الوحيد المطروح، بل بحث سوليفان أيضاً في عمليات الجيش في رفح والوضع الإنساني في غزة. لكنه نقل رسالة واضحة بشأن الاتصالات بالسعودية والفرصة التي تراها الإدارة في تحقيق خرق حقيقي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

من جهة أُخرى، ثمة انطباع لدى كبار المسؤولين في إسرائيل بأن الاتفاق السعودي – الأميركي بات على وشك النضوج، وهو لا يزال مرتبطاً بالاتفاقات المتعلقة بالموضوع الفلسطيني، والتي ستكون مرفوضة من أحزاب اليمين المتطرف في ائتلاف نتنياهو. وذكر مصدر إسرائيلي مطّلع على المحادثات أنه من وجهة نظر أميركية، "هناك أساس يمكن أن يساعد على توقيع اتفاق بين السعودية وإسرائيل. لكن المسألة المركزية الآن، هي: هل لدى نتنياهو القدرة على الدفع قدماً بالعملية؟ الإدارة الأميركية ليست واثقة بذلك".

وتبحث الولايات المتحدة في صوغ مسودة تكون مقبولة من الجانب السعودي، ثم طرحها على إسرائيل للحصول على موافقة نتنياهو. لكن استمرار القتال في غزة يصعّب بلورة مثل هذه الوثيقة. وفي تقدير إسرائيل، أن التغطية الواسعة النطاق للحرب في غزة في وسائل الإعلام العربية تجعل الجانب السعودي أكثر تشدداً في مواقفه من الموضوع الفلسطيني، والمطالبة بتنازلات مهمة أكثر من إسرائيل من أجل استكمال الاتفاق.

في غضون ذلك، أعلن نتنياهو معارضته فكرة التزام إسرائيل، مستقبلاً، بقيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار اتفاق مع السعودية، حتى لو بصيغة عمومية، من دون التزام مباشر. كذلك أعلن الوزير حيلي تروفر، من المعسكر الرسمي الذي يتزعمه بني غانتس، أن حزبه يعارض قيام دولة فلسطينية ضمن إطار مثل هذا الاتفاق.

في هذه الأثناء، لا تزال إدارة بايدن تعتقد أن في الإمكان التوصل إلى تسوية يمكن أن توافق إسرائيل، في إطارها، على مبدأ قيام دولة فلسطينية في المستقبل، واتخاذ خطوات في السنوات المقبلة للمحافظة على حلّ الدولتين، كاحتمال عملي، لكنها تعلم أن مثل هذا الاتفاق سيواجه معارضة شديدة من شركاء نتنياهو من اليمين المتطرف.

سقوط 7 قتلى من الفلسطينيين في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي في جنين

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/21

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أعلن الجيش الإسرائيلي، هذا الصباح، بدء عملية لإحباط "الإرهاب" في جنين. وبحسب تقارير فلسطينية، شهدت المدينة إطلاق نار ومواجهات، عندما قامت قوة من حرس الحدود بمهاجمة 30 "مخرباً"، وخاضت معهم مواجهات مباشرة، الأمر الذي أدى إلى مقتل سبعة وإصابة 9 آخرين، إصابات بعضهم خطِرة. وادّعى الفلسطينيون أن بين القتلى الطبيب أسيد كمال جبارين الذي قُتل في أثناء توجُّهه إلى المستشفى الحكومي، حيث يعمل جراحاً. من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيحقق في الأمر.

وهذا الصباح، اقتحم العشرات من الجنود الإسرائيليين وحرس الحدود، ومن الوحدات الخاصة، مخيم اللاجئين في جنين، وتمركزوا في المخيم، ولاحقاً، وصلت قوات إضافية من الجيش فاجأت "المخربين"، وبدأت بإطلاق النار، وحتى الآن، لم يبلَّغ عن وقوع إصابات في صفوف قواتنا.

تأتي هذه العملية في جنين استمراراً لعملية اغتيال إسلام حمايسي، وهو من كبار المسؤولين في كتيبة جنين التابعة للجهاد الإسلامي، مساء يوم السبت، والذي شنّ هجوماً مع أحمد بركات في أيار/مايو السنة الماضية، أدى إلى مقتل مئير تمري. بعد عملية الاغتيال، أدركت المؤسسة الأمنية أن هناك تنظيماً واسع النطاق في مخيم اللاجئين وبنى تحتية "إرهابية" وعتاداً، وقررت القيام بمداهمة واسعة النطاق وتغطية جوية بالنيران، ومن المحتمل أن تستمر العملية عدة أيام، إذا اقتضى الأمر ذلك.

وأشار الجيش والشاباك إلى أن الهجوم جرى بناءً على معلومات استخباراتية عن اختباء عدد من "المخربين" في مبنى، بينهم ضالعون في هجمات وإطلاق النار في منطقة جنين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

جريدة "القدس" وبواكير الحداثة في لواء أو متصرفية القدس (1908–1914)

تأليف: ماهر الشريف
تدقيق وتحرير لغوي: نرمين عباس

المؤلف: ماهر الشريف: مؤرخ فلسطيني وباحث رئيسي في مؤسسة الدراسات الفلسطينية شغلته، ضمن هموم بحثية أُخرى، قضية الحداثة في العالم العربي، وسبل بلوغها، ورواد الدعوة إليها. ومن مؤلفاته: "رهانات النهضة في الفكر العربي" (2000)؛ "حداثات إسلامية" (2006، مع سابرينا ميرفان)؛ "المثقف الفلسطيني ورهانات الحداثة" (2020).

هل كانت جريدة "القدس" أداة لترويج أسس المجتمع الحديث ولتنوير سبل بلوغه؛ وإنْ كانت كذلك، فكيف تجلت بواكير الحداثة في لواء القدس على صفحاتها؟

وللإجابة عن هذا السؤال سأنطلق من افتراضين: أولهما أن محتويات الجريدة تبيّن أن لواء القدس عرف، منذ العهد العثماني المتأخر، بواكير حداثة، وهذا ما يفنّد مقولة فحواها أن الاستعمار الأوروبي، الذي اتخذ شكل نظام الانتداب البريطاني، هو الذي بذر بذور هذه الحداثة؛ ثانيهما أن سكان لواء القدس – وخلافاً لإحدى الأساطير الصهيونية المبكرة التي تزعم أن هؤلاء السكان لم يمتلكوا خصائص ثقافية وقومية مميّزة، الأمر الذي جعل قضية رحيلهم أو ترحيلهم عن أرضهم سهلة – قد امتلكوا مثل هذه الخصائص التي ميّزتهم وجعلتهم يتجذرون في أرضهم.

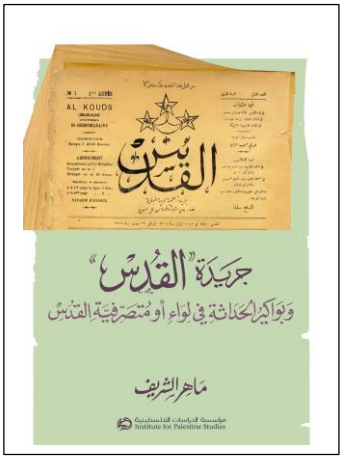

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر